مغزى العلاقة بين الاستثمار والتجارة:

- تشكل التجارة الدولية دافعاً هاماً للنمو الاقتصادي والناتج أساساً من العلاقة فيما بين المؤسسات.
- ويأتي الاستثمار الأجنبي المباشر كي يساهم في تعزيز نتائج الصادرات للدول النامية من خلال تلك المؤسسات (الوطنية وعابرة الحدود) .

- يمكن أن تكون المساهمة:

* إما مباشرة: عندما تنجم من خلال النشاط التصديري الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات.
* أو غير مباشرة: عندما يتم خفض التكاليف وإزالة الحواجز التي تواجه الشركات الوطنية عند بدء تلك الشركات بالتصدير وثم التوسع في عمليات التصدير.

- إن التحرير الناجح للتجارة ممكن فقط:

* إذا ما ترافق مع تحرير تدفقات رؤوس الأموال الانتاجية المولدة للمصادر الجديدة.

* وبمزيد من انتقال التكنولوجيا وإدارة جيدة للوظائف.

- إن هذا يفسر الأسباب الدافعة للدول الراغبة في خلق ادوات دولية لتعزيز وحماية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالتوازي مع الإطار القانوني الدولي لغرض تشجيع الصادرات والواردات من السلع والخدمات.

الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية:

- أمضى العديد من الدول النامية عقوداً من الزمن في وضع الحواجز والعقبات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

* قيود مفروضة على الحصة المسموح للمستثمر الأجنبي امتلاكها في مؤسسة ما .

* قيود على أنواع المشروعات التي يمكن للمستثمر الأجنبي القيام بها .

- وقد أسفرت القيود على الملكية الأجنبية للمشروعات المحلية عن أثر معاكس تمثل في انخفاض الحوافز الضرورية لدى المستثمرين الأجانب لإنعاش مشروعاتهم.
- اشتملت القيود وأنظمة التحكم التي وقعتها الدول النامية على العديد من العناصر قد يكون أهمها:

* الحظر الصريح على الاستثمار في صناعات مختارة- اعتبرت استراتيجية وتمس الأمن القومي.
* اشتراطات الحصول على الموافقة الرسمية مع وجود معايير غامضة بشأن الحصول على الموافقة.
* الضرائب الباهظة التي تستلزم إجراءات تعويضية من خلال حوافز الاستثمار.
* القيود التي تفرض على حصة الشركة الأجنبية في رأس مال الشركات المحلية.
* الشروط التي تنص على نسبة محدودة من المستلزمات المحلية (المحتوى المحلي).

- لقد أصبحت تلك القيود محور نقاش في جولة أورغواي لتحرير التجارة.
- رأى بعض الدول- وخصوصاً المتقدمة- بأن إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجار تعد مشابهة للدعم التي تقدمه الدول لصادراتها. وبالتالي فقد دعت إلى إلغاء تلك الإجراءات كونها:

* تؤدي إلى تغيير مسار التجارة العالمية وتشجع الانتاج غير الكفء.
* وكون إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة تعد مخالفة لقواعد اتفاقية الجات (GATT).

- نشأ خلاف في وجهات النظر بين الدول المتقدمة والدول النامية حول تطبيق مبادئ اتفاقية الجات على إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة. وتلك الإجراءات:

* شروط المحتوى المحلي (استخدام المستثمر الأجنبي نسبة معينة من الموارد والمنتجات الوطنية في عملية التصنيع).
* شرط الموازنة التجارية والصرف الأجنبي (أن يستورد المستثمر الأجنبي في حدود نسبة معينة من قيمة صادراته).
* شرط الأداء التصديري (أن يقوم المستثمر الأجنبي بتصدير كمية من انتاجه لا تقل عن نسبة معينة من إنتاجه الكلي).

- جاءت جولة أورغواي هامة حيث حدد الاتفاق حول إجراءات الاستثمار ذات الأثر على التجارة TRIMS . من تلك الإجراءات:

  * اشتراط قيام المشروع الأجنبي بشراء أو استخدام منتجات محلية بمقادير أو نسب معينة.

  * استخدام شرط الموازنة والصرف الأجنبي.

  - لكن لم تمنع شرط الأداء التصديري.

- يهدف هذا الاتفاق إلى إزالة هذه الإجراءات خلال فترة معينة من تاريخ قيام منظمة التجارة العالمية:

  * سنتين للدول المتقدمة.
  * خمس سنوات للدول النامية (مع جواز التمديد).
  * سبع سنوات للدول الأقل نمواً (مع جواز التمديد).

- نظرت WTO خلال اجتماعها الأخير في مدينة الدوحة (قطر) في شهر نوفمبر 2001 بإيجابية حول طلب بعض الدول الأقل نمواً تمديد فترة السماح المعطاة لها .
- لاشك أن إلغاء هذه الإجراءات سوف تكون له نتائج اقتصادية إيجابية مماثلة لعملية تحرير التجارة العالمية.

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

❖ مقدمة:

- تصاعدت خلال العقد الأخير من القرن الماضي، أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول النامية.

* كأحد مصادر رأس المال والخبرات الإدارية.
* كإحدى وسائل توطين التكنولوجيا والنفاذ إلى الأسواق.
* كنتيجة للتغيرات الأساسية التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي.
* أكبر مصدر للموارد المالية الخارجية اللازمة للتنمية في الدول النامية.

- يكون البلد اكثر تنافسية كلما كانت قدرته اكبر على جذب الاستثمارات الأجنبية.
- تحولت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ميدان لتنافس محموم بين الدول.
- يمكن تحسين جاذبية الدول من خلال إجراء بعض التعديلات منها مثلاً:
  * فتح قطاعاتها الاقتصادية.
  * تقديم العديد من التسهيلات والامتيازات والحوافز.
  * توفير سياسات تجارية وأسعار صرف لحماية "الصناعات الناشئة".
- بلغ عدد التعديلات بين عامي 1996 و 2004 حوالي 1671 تعديلا منها حوالي 1532 تعديلا أكثر ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر (جدول 1).

جدول رقم (1) التغييرات في النظم الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر

(2004-1996)

البيان	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
• عدد الدول التي أدخلت تغييرات على نظم الاستثمار فيها	65	76	60	63	69	71	70	82	102
• عدد التغييرات التشريعية	114	151	145	140	150	208	248	244	271
ومنها:									
– أكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي المباشر[1]	98	135	136	131	147	194	236	220	235
– أقل ملاءمة للاستثمار الأجنبي المباشر[2]	16	16	9	9	3	14	12	24	36

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2005.

[1] بما في ذلك التغييرات المتعلقة بالتحرير أو التغييرات الهادفة إلى تعزيز أداء الأسواق، إضافة إلى زيادة الحوافز.

[2] بما في ذلك التغييرات الهادفة إلى زيادة الضوابط والتقليل من الحوافز أيضا.

أنواعه:

- من منظار الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي:
  * الاستثمار الأفقي، أي التوسع الاستثماري.
  * الاستثمار العامودي الذي يهدف إلى استغلال المواد الأولية.
  * الاستثمار المختلط الذي يشمل النوعين المشار إليهما .
- من منظار الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي:
  * بهدف إحلال الواردات.
  * بهدف زيادة الصادرات.
  * ضمن مبادرة حكومية.

محددات الأونكتاد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (WIR 1998)

أ. حجم السوق المحلي (يقاس بالناتج المحلي الإجمالي الإسمي للقطر).

ب. معدل النمو الاقتصادي للدولة المتلقية للاستثمار الأجنبي (يقاس بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي).

ج. متوسط دخل الفرد (يقاس كمتوسط للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد).

* مزيد من محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كما وضعتها الأونكتاد (الشكل رقم 1).

شكل رقم (1) محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

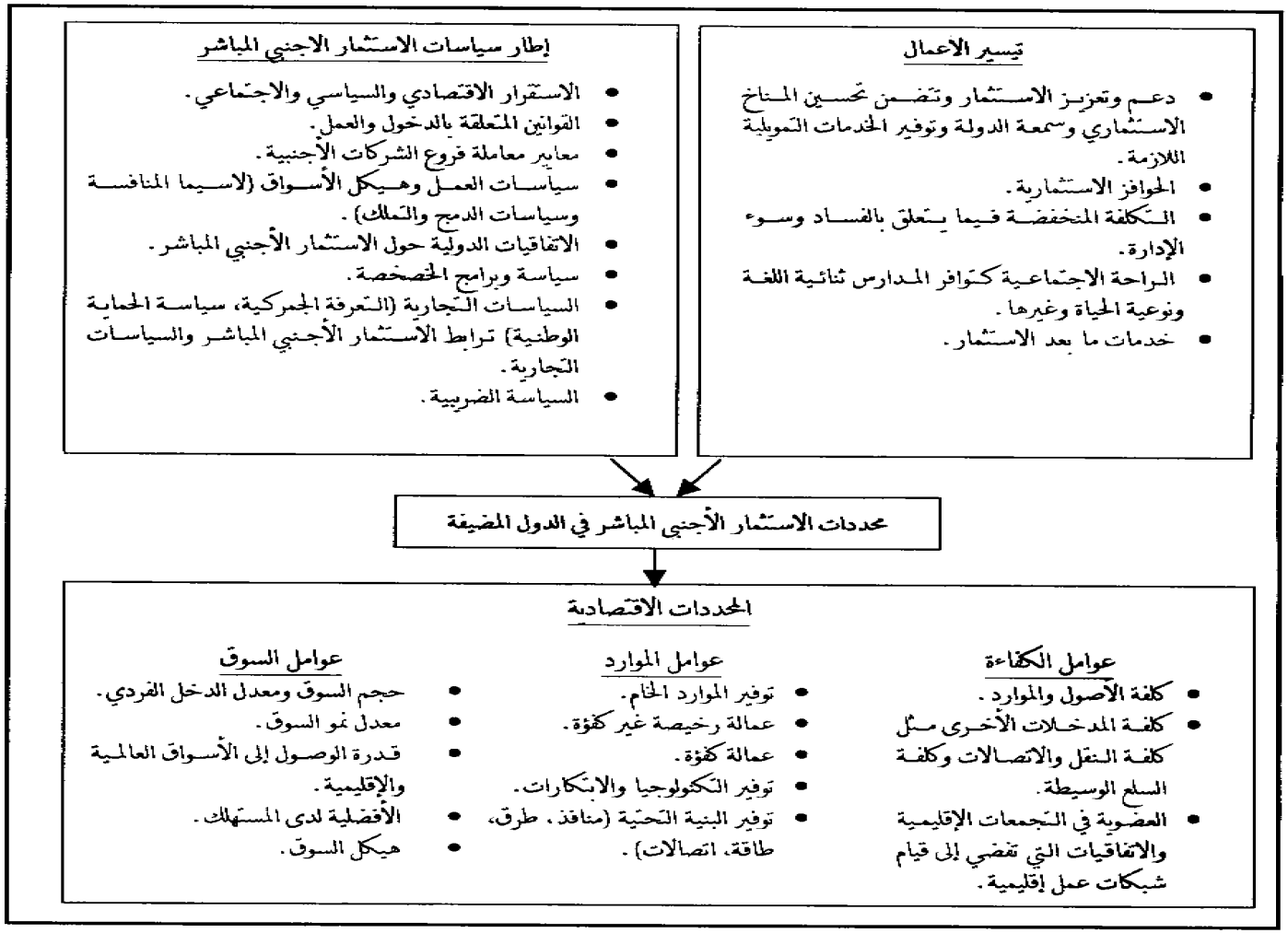

المصدر: أونكتاد، الاتجاهات والمحددات، 1998.

الاتجاهـــــات

- ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر من 203 بليون دولار أمريكي في عام 1990 إلى حوالي 1490 بليون دولار أمريكي عام 2000، لتنخفض إلى 648 بليون دولار عام 2004 (جدول رقم 2) .
- معظم هذه الاستثمارات اتجهت إلى الدول المتقدمة (أكثر من الثلثين)، أما الدول النامية فقد حصلت على حوالي ثلث هذه الاستثمارات.

- ارتفع عدد الشركات المتعددة الجنسيات عام 2004 إلى قرابة 69 ألف شركة تملك سيطرة على حوالي 690 ألف شركة حول العالم وتوظف حوالي 54 مليون شخص.
- بلغت مبيعاتها حوالي 19 تريليون دولار أمريكي أي ضعف قيمة الصادرات العالمية.

جدول رقم (2) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب مجموعات الدول

(مليون دولار أمريكي)

البيان	2000	%	2001	%	2002	%	2003	%	2004	%
إجمالي العالم	1491934		735145		678751		559576		648146	
الدول المتقدمة	1227476	82	503144	68	489907	72	366573	66	380022	60
الدول النامية	237894	16	204801	28	157612	23	172033	30	233227	36
وسط وشرق أوروبا	26563	2	27200	4	31232	5	20970	4	34897	4

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2005.

مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية:

- يمكن التمييز بين مرحلتين (على غرار الاتجاه العام في العالم):

* المرحلة الأولى حتى عقد الثمانينات- الهدف زيادة منافع الدول المضيفة.

- قيود على الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل الدول المضيفة.
- رقابة صارمة على عمليات المستثمرين الأجانب.
- إجراءات معقدة.
- فرض قوانين ومتطلبات.

* المرحلة الثانية منذ أواسط الثمانينات وحتى تاريخه- أصبح الهدف حاجة الدول فتح اقتصاداتها وتطبيق سياسات أكثر تحريرا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1. على المستوى التشريعي:

- وضع أطر تشريعية لحماية تلك الاستثمارات.
- إجراءات ميسرة لدخول الاستثمار المباشر.
- تقديم الضمانات والحوافز المناسبة والضرورية.
- حرية تحويل الأرباح ورؤوس الأموال.
- تسهيل الإجراءات الإدارية (استحداث الشباك الموحد).
- استحداث وكالات لتشجيع ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. على مستوى القوانين والاتفاقيات:

- تعمل الدول العربية بشكل دائم على استحداث وتحسين القوانين والإجراءات.
- أصدرت خلال عام 2002 حوالي 17 قانوناً جديداً أو تحديثاً لقوانين سابقة.

ولكن:

- على الرغم من وجود عناصر قانونية وبيئة اقتصادية ملائمة، فإن المهم هو كفاءة تلك التشريعات وأهميتها للمستثمر الأجنبي.
- آخذاً في الاعتبار حداثة الكثير من القوانين والتشريعات في الوطن العربي يبقى هنالك العديد من النقاط ذات الأهمية التي يجب التوقف عندها:

* لا يمكن مقارنة المناخ والفرص الاستثمارية في الوطن العربي بتجارب مناطق ودول أخرى (وسط وشرق أوروبا) .
* أن برامج الخصخصة التي أطلقت في بعض الدول هي إما يشوبها البطء (الجزائر، المغرب، الأردن) أو أنها محكومة بالكثير من العقبات ولاسيما حدود مساهمة رأس المال الأجنبي في قطاعات هامة.

* لا زالت الإجراءات والقوانين التي تحكم بعض القطاعات التي تتمتع الدول العربية فيها بميزة نسبية تفرض عليها قيود حول دخول المستثمر الأجنبي إليها، ومنها على سبيل المثال، قطاع الطاقة في تونس، السكن في لبنان.
* يفتقر نظام حصول التراخيص للمؤسسات بشكل عام إلى الأتمتة والشفافية رغم وجود بعض التحسن في عدد من الدول مثل لبنان والجزائر والأردن والمغرب.
* تعتبر أنظمة الحوافز المالية والضريبية حاجة دائمة في جميع الدول العربية، حيث تتسم بعدم الوضوح مما يؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.